صورت نوعية تقتضي تركبه من الاعداد التي تحته ومن البين ان واحدا واحدا يكون جزء واحد واحد واحد ثم عدم تركب العدد من الاعداد التي تحته لا ينافي تركب معروض العدد من معروض تلك الاعداد فانا نعلم بديهة ان زيدا وعمرا جزء عمرو وزيد وخالد فان مجموع زيد وعمرو اي معروض تلك الهيئة الاجتماعية مغاير المجموع زيد وعمرو وخالد اي معروض تلك الهيئة الاجتماعية وليس المعروض الاول خارجا عن المعروض الثاني ولا عينا له فيكون جزءا منه وعلى ذلك ينبني ما اختاره بعض المحققين في مذهب الفلاسفة من استناد المعلولات المتكثرة الى الامور الموجودة دون الاعتبارات العقلية بان يصدر عن واحد ب وعن واحد ج وعن مجموع ا ب ج د حتى يحصل معلولات متكثرة في مرتبة واحدة وعلى ينبني البرهان المشهور على اثبات الواجب من غير توقف على ابطال الدور والتسلسل فان محصله انه لو ترتب الممكنات الى غير النهاية فكل واحد من السلسلة مستند الى علة الموجودة فيها واما المجموع فعلته اما نفس المجموع او جزؤه او خارج عنه والاول والثاني باطلان على ما بين في موضعه فتعين الثالث والخارج عن جميع الممكنات هو الواجب ولا قدح في هذا الدليل الا بان نختار استناد المجموع الى جزئه على ما فصلنا في بعض رسائلنا فعلم ان المتعدد الاقل جزء من المتعدد الاكثر وما يتوهم من انه ليس هناك الا الاحاد وهم فاسد مخالف لحكم العقل فان قلت فعلى ما ذكرت يلزم ان يكون معلومات الله تعالى متناهية والا انتقض البرهان قلت لو كان علم الله تعالى بالاشياء بصور مفصلة لكان الامر كما ذكرت لكن ذلك ممنوع لجواز ان يكون علم الله تعالى واحدا بسيطا كما ذهب اليه المحقق

فلا تعدد في المعلومات بحسب علمه فلا يتصور التطبيق ولذلك ذهب الفلاسفة الى ان علمه تعالى علم اجمالي وذهب بعضهم الى نفي علمه بالاشياء الغير المتناهية وتحقيق علم الله تعالى يستدعي بسطا في الكلام لا يحتمله هذا المقام فان قلت معلومات الله تعالى غير متناهية سواء كان العلم المتعلق بها واحدا او متعددا فيجري التطبيق في المعلومات قلت علم تقدير حدوث العالم يكون الممكنات المتصفة بالوجود الخارجي متناهية لان الحوادث لها ابتداء والحوادث الاستقبالية لا تبلغ مبلغا لا تتناهى فانها ليست غير متناهية وان كانت غير واقفة عند حد فالتطبيق ان كان بحسب وجودها في علم الله تعالى فهي هناك متحدة غير متكثرة وان كان بحسب وجودها في الخارج فهي متناهية واعلم ان المتكلمين ينفون الوجود الذهني ويثبتون علم الله تعالى بالحوادث الغير المتناهية ولما كان من اجلى البديهيات ان التعلق بين العالم والمعدوم الصرف محال التجأوا الى القول بان تعلق العلم بالحوادث انما يتحقق وقت وجودها وان صفة العلم قديمة والتعلق حادث وانت خبير بان العلم ما لم يتعلق بشيء لم يصر ذلك الشيء معلوما بالفعل فيلزمهم على مذهبهم ان لا يكون الله تعالى عالما في الازل بالحوادث تعالى عن ذلك علوا كبيرا وفيما ذكرنا مخلص عن ذلك فان قلت العلم الاجمالي ليس علما بالفعل بل بالقوة فيلزم المحذور المذكور قلت قد حقق في موضعه ان العلم الاجمالي علم بالفعل وهو التعقل البسيط الذي يجعله الفلاسفة مستفادا من المبادي العالية والتفصيل انما هو للنفس من حيث هي نفس قالوا والتعقل الاجمالي للمبادي العالية هو المبدأ الخلاق للصور التفصيلية في الخارج وذلك ان نقول التعقل

Copyright © King Saud University